الحويلة يقترح إنشاء مشفى متخصص في العلاج الطبيعي وافتتاح معاهد ومدارس تدريبية

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحا برغبة، بإنشاء مشفى متخصص للعلاج الطبيعي مزود بأحدث الأجهزة، وافتتاح معاهد ومدارس متخصصة في التدريب على العلاج الطبيعي، وفتح مراكز العلاج الطبيعي في الفترة المسائية، والسماح بإيفاد الحالات التي تستدعي العلاج بالخارج.

وقال د. الحويلة في اقتراحه :

يعد العلاج الطبيعي من فروع الطب الحديث وله دور كبير في إعادة تأهيل المريض بعد الإصابة سواء من أصيب بجلطة دماغية انعكست على أطرافه، ما يتطلب اخضاعه إلى (كورس) علاج طويل في طريق عودته إلى الحياة الطبيعية، أو من تعرض إلى كسر في أحد أطرافه وما ينتج عن ذلك من تصلبات ترافق عملية التجبيس الأمر الذي يتطلب معه علاجا طبيعيا بتمرين العضلات والمفاصيل على العودة إلى وضعها الطبيعي، وكذلك الحالات المختلفة للأطفال المصابين بأمراض الشلل والإعاقات الجسدية المتنوعة وتزايد حالات الإعاقة وكذلك هشاشة العظام، حتى كبار السن ومن

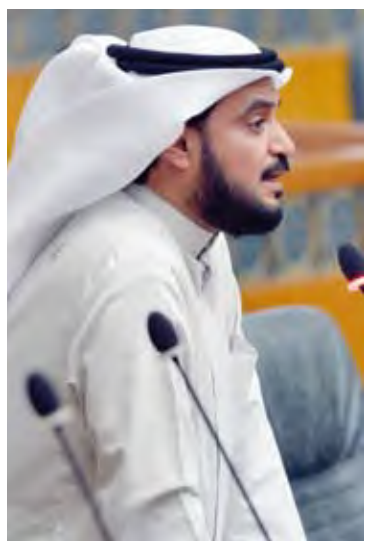

د. محمد الحويلة

أصيبوا بخشونة العظام وغيرها من أمراض الشيخوخة يخضعون للعلاج الطبيعي للتخفيف من تداعيات المرض وآلامه.

كذلك يعتبر العلاج الطبيعي من مقومات العلاج بعد العمليات الجراحية، والكثير من المرضى ممن يتعافون من العمليات الجراحية خاصة في حالات الكسور وغيرها يحتاجون إلى فترة علاج طبيعي مستمر وتحدد لهم مواعيد للعلاج الطبيعي بعد خروجهم من المستشفى، كما أن تحديد المواعيد لحالات العلاج حاليا يصل إلى ما يزيد على 3 أسابيع أو ما يعادل شهرين للموعد في الفترة الصباحية فقط وذلك يشكل عائقا للكثير من المرضى خاصة أن منهم الطلبة والموظفين ولا يستطيعون المداومة على العلاج الطبيعي في هذه الفترة.

وعلى ذلك ولأن حق الرعاية الصحة مكفول دستوريا وفق المادة 11 من الدستور «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية». لذا أتقدم بالاقتراح باغبة التالي:

إنشاء مشفى متخصص للعلاج الطبيعي على أن يزود بأحدث الأجهزة في هذا التخصص ونشر ثقافة العلاج، خصوصا مع أهمية العلاج، والعمل على تأهيل الكفاءات الكويتية، والاحتكاك مع الخبرات العالمية من خلال الابتعاث خاصة مع تطور علم العلاج الطبيعي بشكل مستمر، حتى أصبح يتدخل في مجالات طبية أخرى مثل كسور العظام، وأمراض الهيكل العظمي، وإصابات الأعصاب، والشلل الدماغي، وصحة إصابات صحة المرأة، وإصابات النخاع الشوكي.

افتتاح معاهد ومدارس متخصصة في التدريب على أساسيات العلاج الطبيعي.

فتح مراكز العلاج الطبيعي في الفترة المسائية بالمستشفيات الحكومية طوال أيام العمل في الأسبوع، بما فيها مستشفى الرازي ومستشفى الطب الطبيعي مع توفير سيارات لنقل الحالات التي تستدعي نقلها من وإلى المستشفى والبيت وبالعكس.

السماح بإيفاد الحالات التي تستدعي علاجا طبيعيا متخصصا للعلاج في الخارج على نفقة الدولة، لحين تجهيز مراكز متخصصة ومتقدمة في الكويت.

يعد من أفضل القوانين على مستوى العالم

الفضل: الكويت تملك قانوناً يمنح الحركة الرياضية استقلاليتها ويماثل المعايير الأولمبية ونظم الاتحادات العالمية

تقدم النائب أحمد الفضل بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، ولأبناء الشعب الكويتي كافة والقطاع الرياضي بشكل خاص على رفع الإيقاف عن النشاط الرياضي بشكل فوري وكلي ونهائي.

وقال الفضل إن الكويت تملك الآن قانونا يعد من أفضل القوانين على مستوى العالم يمنح الحركة الرياضية استقلاليتها ويماثل المعايير الأولمبية ونظم الاتحادات العالمية، وبالتالي تم الانتهاء من مشكلة تعارض القوانين المحلية والقوانين الدولية.

ورأى أن هذه المرحلة يجب أن تخلد في تاريخ الرياضة الكويتية وتاريخ البرلمان لأنها لم تكن مرحلة سهلة ومرت بالكثير من الظروف الصعبة والحروب والمطبات لدرجة أن كل الجهود التي بذلت كادت تذهب أدراج الرياح بسبب عناد أناس من داخل مجلس الأمة وخارجه.

وأكد أن مواقف النواب مفروزة ومعروف من الذي حاول أن يعطل القانون ويهيج الناس والنواب على مقاطعة الجلسة الخاصة التي عقدت لإقرار التعديلات الرياضية بحجة عدم دستوريتها، وكذلك من حاول تعطيل القانون من داخل قاعة عبدالله السالم.

وشدد على ضرورة ألا يهضم حق من تحمل التجريح والهجوم والاتهامات بأنه يهدف إلى استمرار الإيقاف على الرياضة الكويتية، مؤكدًا أن أول من يجب أن يحفظ حقه في هذا الجانب هو رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الذي شارك بجهوده في الموضوع من البداية إلى

أحمد الفضل

النهاية وفضل في بعض الأحيان عدم الظهور في الصورة.

وبين أن الرئيس الغانم كان يقود الاجتماعات والمفاوضات للدفاع عن الرياضة الكويتية ورفع الإيقاف عنها وذلك بشهادة مجاميع كبيرة من النواب والرياضيين والإعلاميين.

وأوضح أن الشكر يجب أن يوجه للغانم الذي استطاع أن يقود كل هذه المجاميع للانتهاء من القضية، وكذلك الحكومة والوزير السابق الشيخ سلمان الحمود الذي كان أول من أصر على عدم كسر القوانين المحلية، وإلى الوزيرين الروضان والجبري اللذين أتما العمل من بعده.

كما توجه بالشكر للنائب سعدون حماد الذي ترأس لجنة الشباب والرياضة في دور الانعقاد الأول، والنائب صلاح خورشيد الذي ترأسها في دور الانعقاد الثاني، والنائب ناصر الدوسري رئيس اللجنة في دور الانعقاد الثالث، ولجميع أعضاء اللجنة في دور الانعقاد الأخير، وكل أعضاء المجلس الذين وافقوا على القانون والإعلاميين الذين وقفوا مع هذا الاتجاه.

من جانب آخر، أوضح الفضل أنه كان من المعترضين على عدم مناقشة تقارير اللجان البرلمانية المكلفة بالتحقيق في عدد من المواضيع، ومن بينها تقرير لجنة التحقيق في حادثة الأمطار التي يرأسها النائب د.عادل الدمخي، معتبرًا أن الغريب في الموضوع هو أن التقرير أرفق تقرير ديوان المحاسبة ولم يستشهد به وأهمل ما ورد به عند كتابة التقرير والتوصيات.

وكشف عن أنه في موضوع غرق جسر المنقف والأضرار التي لحقت بمدينة صباح الأحمد السكنية أن هناك مقاولين مسؤولون تم ذكرهم بالاسم في تقرير ديوان المحاسبة وتم تحديد مواضع تقصيرهم كما تناول المسؤولين الذين ساعدوا هذه الشركات وتغافلوا عن تقصيرها، ولكن كل ذلك لم يذكر في تقرير اللجنة وتوصياتها.

وأفاد بأن الجلسة الأخيرة تم فيها تقديم طلب بإحالة جميع تقارير لجان التحقيق إلى النيابة العامة فيما عدا تقرير لجنة التحقيق في حادثة الأمطار حيث اشترط في الطلب أن يحال معه تقرير ديوان المحاسبة لأنه تم إهماله، مؤكدًا أن تقرير ديوان المحاسبة دقيق وفني وحدد كل عملية وكل خطأ وفي أي جزء من العقد المبرم بشأن هذه المشاريع.

وأعلن أن تقرير ديوان المحاسبة يذكر أنه تبين من خلال الفحص عدم تطبيق معايير التأهيل المعتمدة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية للبيوت الاستشارية على أحد المكاتب الاستشارية بالإضافة إلى عدد من المخالفات في العقود التي أبرمت مع الشركات والمقاولين في المشاريع محل التحقيق، ولكن تقرير لجنة التحقيق البرلمانية لم يتضمن كل ذلك.

واستغرب أن تقرير اللجنة البرلمانية حمل رئيس مجلس الوزراء الحالي سمو الشيخ جابر المبارك، ورئيس مجلس الوزراء السابق سمو الشيخ ناصر المحمد المسؤولية، وأهمل مؤسسات الدولة المسؤولية والمخالفات التي تضمنها تقرير ديوان المحاسبة، معتبرًا أن الهدف من ذلك هو إسباغ صفة الدستورية على الاستجواب الذي قدم لسمو الشيخ جابر المبارك بهذا الخصوص. وبين أن تقرير اللجنة برأ الشركات عندما أورد هذا التقرير «أنه بالنظر إلى أن الأعمال الأخرى التي قامت بها هذه الشركات لم تغرق فإن ذلك يدل دلالة واضحة على أن أعمالهم جيدة».

وأوضح أنه في الجلسة الأخيرة كانت هناك استماتة على عدم النقاش خوفًا من أهم ملفين لأنهما يطالان نوابًا حاليين وسابقين ولولا هذان الملفان لما أصبح هؤلاء نوابًا.

وأضاف أن « تقرير التحقيق في المكاتب الصحية ليس تقريرًا هينًا والمبالغ التي ذكرت فيه ليست بسيطة، ومن ارتكب المخالفات أيضًا مهم، وكيفية التسويف لمدة عامين ومحاولات الضغط لعدم إدراج التقرير على جدول أعمال المجلس» ؟

المطيري يقترح تسمية أحد شوارع «الفروانية» باسم العقيد مشعل الدويش

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا برغبة لتسمية أحد الشوارع الرئيسة في محافظة الفروانية باسم العقيد مشعل بدر الدويش.

وقال المطيري في اقتراحه:

تخليداً لذكرى الرموز الوطنية المخلصة الذين أفنوا حياتهم في العطاء المستمر لخدمة الكويت وأهلها، وحتى يكون أمثال هؤلاء نبراسا للأجيال القادمة، ونظراً للمسيرة الحافلة بالعطاء والإنجازات، وحتى يكون قدوة للأجيال القادمة ونهجا يحتذى به، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تسمية أحد الشوارع الرئيسة في محافظة الفروانية باسم العقيد مشعل بدر الدويش.

ماجد المطيري

الشاهين يسأل عن صحة «إقراض» الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية «بنك القاهرة» المصري 30 مليون دولار!

تقدم النائب أسامة الشاهين بسؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية عن تقديم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قرضاً بقيمة 30 مليون دولار لأحد البنوك التجارية الخاصة بجمهورية مصر العربية. وجاء في نص السؤال:

تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي وبعض الإعلام بأن «الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» قدم قرضاً بقيمة 30 مليون دولار لأحد البنوك التجارية الخاصة بجمهورية مصر العربية.

ولّما كان إقراض البنوك التجارية يخرج عن أهداف « الصندوق» في إقراض ومساعدة الدول النامية والمؤسسات التنموية اللا ربحية، وللوقوف على صحة ما يتم تداوله.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

ما صحة «إقراض» الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية «بنك القاهرة» المصري مبلغ 30مليون دولار أمريكي؟ ومدى توافقه مع قانون وأهداف «الصندوق»؟

أسامة الشاهين

الدلال يسأل وزير التجارة والصناعة عن إلزام جمعيات حماية المستهلك بعدم الانتقاص من الجهات الرقابية في وسائل الإعلام

تقدم النائب محمد الدلال بسؤال إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات عن مخالفات دستورية وقانونية عن طريق قيام وزارة التجارة بإلزام جمعيات حماية المستهلك بعدم الانتقاص من الجهات الرقابية في وسائل الإعلام وهو ما يعد تجاوز لدور جمعيات حماية المستهلك في التوجيه والإرشاد والإصلاح وحرية التعبير. وجاء في نص السؤال:

حماية المستهلك من أهم واجبات ومسؤوليات وزارة التجارة وفقاً لما نص عليه القانون رقم (39) لسنة 2014 بشأن حماية المستهلك، ومن ضمن أهم مواد القانون قيام وزارة التجارة بالسماح بإنشاء جمعيات نفع عام مدنية لحماية المستهلك وهو ما طالبنا بتنفيذه مراراً وتكراراً خلال السنوات القليلة الماضية ، وقد نشرت جريدة القبس في عددها المؤرخ 04 يوليو 2019 الماضي خبراً جاء منه بأن وزارة التجارة تسمح بتأسيس جمعيات حماية المستهلك ، إلا أن الخبر ذاته أشار إلى موضوع خطير وفيه مخالفات دستورية وقانونية وذلك عن طريق قيام وزارة التجارة بإلزام جمعيات حماية المستهلك بعدم الانتقاص من الجهات الرقابية في وسائل الإعلام وهو ما يعد تجاوز لدور جمعيات حماية المستهلك في التوجيه والإرشاد والإصلاح وحرية التعبير ، لذا يرجى افادتنا بالتالي:

1- هل قامت وزارة التجارة والصناعة بإشهار جمعية أو أكثر متخصصة في مجال حماية المستهلك مع رجاء تزويدي بنسخة من قرار الإشهار والضوابط والأحكام بإشهار جمعية نفع عام لحماية المستهلك.

2- هل تم إشهار جمعية نفع عام لحماية المستهلك مع تزويدي بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء الجمعية العمومية لتلك الجمعية مع أفادتي بشأن أعداد الطلبات التي تقدم بها المواطنون لإشهار جمعيات نفع عام لحماية المستهلك وما هي آليات اختيار أو اعتماد أي من تلك الطلبات وضوابط الاختيار والشفافية اللازمة في الاختيار.

3- هل صحيح قانوناً قيام وزارة التجارة والصناعة بوضع أحكام وضوابط تنص على منع الجمعيات الخاصة بحماية المستهلك من أحقية الانتقاص أو نقد الجهات الرسمية في الدولة والجهات الرقابية في الدولة المعنية بحماية المستهلك بصورة موضوعية مع بيان أسباب وجود مثل هذه المادة أو الضوابط والأساس القانوني لها مع كونها مخالفة للدستور والقانون وما جرى عليه العمل في القوانين الخاصة بأدوار ومهام مؤسسات المجتمع المدني بل هو مخالفة للمنطق السليم في الدور الرئيسي المناط لجمعيات حماية المستهلك في حماية المستهلك من سوء وجشع البعض أو ضعف وسوء إدارة الجهات الرقابية المسؤولة عن حماية المستهلك.